# دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق
# THE ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN PROVIDING FINANCIAL SUPPORT WOMEN IN IRAQ

**احمد نوري حسن** — **أ.د نغم حسين النعمة**

**الباحث** — **جامعة النهرين /كلية اقتصاديات الأعمال**

## المستخلص

تناول هذ البحث أساسيات الشمول المالي من حيث المفهوم والأهمية والأهداف ، كما تناول تمكين المرأة ماليا ومصرفيا ،مبيناً العلاقة بين الشمول المالي والمرأة، وتحديد متطلبات الشمول المالي للمرأة. وقد استعمل الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات ، والتي تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المالية والمصرفية. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : إن الشمول المالي يساهم في دعم المرأة مالياً ومصرفياً، حيث توجد علاقة إيجابية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية، اذ تؤدي المرأة الدور إيجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات المالية. لذا فأن زيادة أشراك المرأة في الاقتصاد يحقق المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي مابين (٢٪) الى ( ٣,٥ ٪).لقد توصل البحث الى مجموعة توصيات اهمها الاعتراف بأهمية شمول المرأة ماليا ومصرفيا، والإفصاح عن هذه الأولوية علناً من قبل السلطات النقدية والمالية، وتضمين هذه الأهمية ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تدعم بجهود الدولة.

الكلمات المفاتحية : الشمول المالي ، تمكين المرأة ماليا و اقتصاديا .

## ABSTRACT

This study dealt with the basics of financial inclusion in terms of concept, importance and objectives ، The empowerment of women financially and bank ,and then the relationship between financial inclusion and women, and determine the requirements of inclusion Financial resources for women. The analytical descriptive method was used for data, which included reviewing and analyzing information And data in economic and financial literature. The study: reached a number of conclusions, the most important of which are Financial inclusion contributes to women's financial and banking support, as there is a positive relationship between financial institutions Banking and women's access to financial and banking services, thus playing a role in stimulating economic growth Through financial institutions. Increasing women's participation in the economy is making gains in GDP (3.5%) to (2%).The most important recommendation is to recognize the importance of women's financial inclusion and disclosure On this priority by the monetary and financial authorities, and to include this importance within the strategy Which is supported by the efforts of the State.

## المقدمة

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ ، اذ اصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية، في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المستدامة .ويعني الشمول المالي حصول جميع الأفراد والشركات والمشروعات الصغيرة على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة و بشكل مستمر وتكاليف منخفضة. وذلك بما يساهم في الحد من الفقر والمساواة بين الرجل و المرأة. فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ومن عليه يتحتم على الدول إن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي.

لقد برزت أهمية الشمول المالي في دعم المرأة في الحصول على الخدمات المالية والمصرفية لما لها من دور في دعم الاقتصاد و تحسين المستوى المعيشي لها. بناءً على ذلك سيوضح البحث أساسيات الشمول المالي ، و دور المرأة في التنمية الاقتصادية، ومن ثم دور المرأة في الشمول المالي، وبهدف تحديد المتطلبات التي تعزز من وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية.

## المبحث الأول : منهجية البحث RESEARCH : METHODOLOGY

### أولاً– مشكلة البحث Research Problem :

بما ان الشمول المالي اصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الدول العالم المتقدمة والنامية ، لما له من دور في شمول جميع أفراد المجتمع بالخدمات المالية والمصرفية وسيما الشرائح الفقير من النساء ، من اجل تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة من حيث المشاركة بالنظام المالي و المصرفي الرسمي . حيث تبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١– ما هو دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة .

٢– ماهي متطلبات تعزيز دور الشمول المالي للمرأة في العراق .

### ثانياً– أهمية البحث Research Importance

وتظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تمكين المرأة ماليا و مصرفيا والذي سينعكس اثره إيجابيا على القطاع المالي والمصرفي ومما يزيد من مستوى النمو الاقتصادي و يخفض مستوى الفقر. فضلاً عن بيان أهمية الشمول المالي وأهدافه. وأهمية تمكين المرأة اقتصاديا، ومن ثم تحديد متطلبات تعزيز الشمول المالي للمرأة.

### ثالثاً– أهداف البحث Research Objective :

يتناول البحث العديد من الأهداف، أهمها هي:–

١– بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه، وأهميته الاقتصادية و الاجتماعية.

٢– بيان دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة .

٣– تحديد متطلبات تطبيق وتعزيز دور الشمول المالي للمرأة في العراق .

**رابعاً–فرضية البحث Research Hypothesis** : ينطلق البحث من فرضية مفادها: (( إن حصول المرأة على الخدمات المالية والمصرفية من خلال الشمول المالي يزيد من مكانتها الاقتصادية )).

**خامساً– حدود الزمانية و المكانية للبحث**

الحدود زمانية للبحث ٢٠١٤ – ٢٠١٧ ، اما الحدود المكانية هي العراق

**سادسا – منهج البحث Research Approach :**

تم تنفيذ هذا البحث من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات ، والتي تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المتوفرة حول مفهوم الشمول المالي وأهميتهِ، وتمكين مالياً ، ودور الشمول المالي في شمول المرأة بالخدمات المالية والمصرفية الرسمية.

**المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي ، و التنمية المالية والاقتصادية للمرأة.**

**The fundamentals of financial inclusion, and women's financial and economic development.**

**أولاً– اساسيات الشمول المالي : Fundamentals of Financial Inclusion،**

**١ – مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion** : تعددت مفاهيم الشمول المالي ، ففي حين تعرفها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد و الشركات على الوصول للخدمات المالية والمصرفية ، وتعرفها دراسات أخرى هو سهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة و المستدامة من قبل الأفراد، بينما يعرف البنك الدولي الشمول المالي هو نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من أجمالي عدد السكان (Mohammed,2017 ).

هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح (Union of Arab Banks, 2015). فيما يعرف من جانب أخر على انه عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبشكل مستمر وتكاليف منخفضة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصاً لذلك، ومُدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي(Khalil,2016) .

إن جوهر الشمول المالي يتمثل في محاولة لضمان توافر مجموعة الخدمات المالية المناسبة لكل فرد، وتمكينهم من الحصول على تلك الخدمات ، بغض النظر عن الشكل المنظم للوساطة المالية ، وقد تشمل حسابات مصرفية أساسية لتقديم وتلقى المدفوعات (Rangarajan Committee Report,2017). عليه اصبح الشمول المالي الكامل هو الحالة او (الدولة) التي يتمكن فيه جميع الأفراد البالغين من الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات المالية جيدة النوعية التي تشمل خدمات الدفع والادخار والائتمان، والتأمين، وتقدم هذه الخدمات بأسعار معقولة، بطريقة مريحة، وبكرامة للعملاء ، فهذا المفهوم يوضح

الرؤية النهائية للشمول المالي المتمثلة برفع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجميع شرائح المجتمع (Center for Financial Inclusion at Accion, 2009) .

**٢- أهمية الشمول المالي : The importance of financial inclusion :**

لا يوجد أدنى شك اليوم حول أهمية وضع برنامج للشمول المالي على المستوى الوطني. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن فوائد الشمول المالي ، كبيرة جداً ، ومن ثم أصبحت الحكومات تهتم بشكل متزايد بمخاطر التهميش المالي وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي ، وفي الواقع اعترفت مجموعة العشرين (G٢٠) بأهمية الشمول المالي باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية العالمية، وهذا ما دفع بالبنك الدولي إلى أن يحدد رؤيته للوصول إلى تعميم الخدمات المالية بحلول عام ٢٠٢٠ ومنذ عام ٢٠١١ . بدأت أكثر من (٦٠) دولة في تنفيذ برامج إصلاحات تهدف إلى تحسين الشمول المالي( World Bank Group,2015) .

يعد الشمول المالي هدفا هاما في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان المتقدمة والنامية التي أخذت على عاتقها تطبيق الشمول المالي(Winn,And others,2013). ومما جعل قضايا تعزيز الشمول المالي تحظى بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنَّت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنَّت العديد من الدول استراتيجيات بعيدة المدى واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو و الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ولعل ما يبرز أهمية تعزيز الشمول المالي ما أشارت اليه الإحصاءات العالمية (Khalil,2016 ). ان هناك اكثر من (٢) مليار من البالغين غير المتعاملين مع المصارف في العالم يعيشون في البلدان النامية، و وفقا للبيانات العالمية الأخيرة (Findex) الصادرة عام (٢٠١٥)، (٨٩ %) من البالغين في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية، وفي الاقتصادات النامية (٤١ %) من البالغين لديهم حساب في المؤسسة المالية الرسمية ( CGAP, http://www.cgap.orgq) .

ومن خلال ذلك أصبح الشمول المالي أمراً حيوياً نظراً لدور الخدمات المالية في مساعدة الأفراد والشركات على تحمل صدمات الدخل والإنفاق، والذي ينتج النظام المالي ويعمل بشكل جيد على معالجة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وتخصيص رأس المال بناءً على هذه التقييمات؛ فيراقب أداء الأفراد والشركات ،بعد تخصيص رأس المال؛ ويسهل التداول، والتنويع، وإدارة المخاطر؛ وتعبئة الادخار، وتخفف من حدة التوتر في تبادل السلع والخدمات والأدوات المالية، وهذه الخدمات المالية تسمح للأفراد والشركات لتشتيت المخاطر والتقليل من أثر الصدمات (بدْءاً من خسائر الدخل إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والأمراض، والسرقة، والبطالة)على الرفاهية الاقتصادية، وفي حال عدم وجود نظام مالي شامل ؛ فإن الأفراد والشركات الصغيرة سوف تضطر إلى الاعتماد على مواردها الذاتية أو على أنظمة الدعم

الاجتماعي غير الرسمية، مثل : الأسرة والأصدقاء، لتلبية احتياجاتهم المالية (الادخار للتقاعد، والاستثمار في التعليم، والاستفادة من الفرص التجارية، وما الى ذلك)(WBG,2013) .

وعليه ، أصبح الشمول المالي عنصرا متزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية، والدليل على ذلك اعتماد "أهداف التنمية المستدامة" بالجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥، المتكونة من (١٧هدفاً (SDGs)، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي ،وعلى سبيل المثال الهدف الأول : 'القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الأساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام(٢٠٣٠)، بما في ذلك 'الخدمات المالية. الهدف الثاني : تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع ويشير إلى ضرورة تشجيع وإضفاء الطابع الرسمي ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية .وكل هذا يبين اعترافاً، من جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، على أهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Clotteau,2016).

**٣- أهداف الشمول المالي : Goals of financial inclusion**

أن تعزيز مستويات عالية من الشمول المالي الذي يسعى إلى مشاركة شرائح المجتمع بالنظام المالي الرسمي، وتحقيق الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي، سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية (المالية والمصرفية ) والاجتماعية والسياسية على حد سواء. وبالتالي يمكن تحقيق الأهداف الأتية: ( Ajjour, 2016).

أ- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف الافراد بأهمية الخدمات المالية والمصرفية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ب- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

ج -تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

د- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.

هـ- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

و- دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية، وجذب المصارف لعملاء جدد ، وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، هذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للمصارف Huge Data بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج للتقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل (Khalil,2016 ).

يـ - بالنسبة للنساء، عندما تتحكم المرأة في أمورها المالية، فإنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها. وهي استثمارات تعمل على إحداث تغيرات بين الأجيال يكون لها أثر إيجابي على

المجتمع الذي تعيش فيه المرأة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له أثر عميق على النمو الاقتصادي وعلى تنمية المجتمع (ماورا هارت ، ٢٠١٦ ) .

**ثانيا: أساسيات في التنمية المالية والاقتصادية للمرأة financial and economic development of wome**

١- **مفهوم التنمية المالية و الاقتصادية للمرأة:** اقتصادياً برز الاهتمام بقضايا مشاركة المرأة عالمياً وإقليميا ومحلياً لأنه أصبح من المؤكد إن عدم قدرة أي مجتمع على النهوض وتحقيق التنمية دون مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة، فقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة وتمكينها مالياً و اقتصادياً يؤدي إلى رفاهية المجتمع ككل، لأنه ثبت أن الزيادة في دخل المرأة تؤدي إلى زيادة في إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والتغذية مما يؤدي إلى الزيادة في دخل الرجل، فضلاً عن مردود تعليم المرأة على معدل الخصوبة وتغذية وصحة الأطفال. كما أن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها مالياً واقتصادياً يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة، وتصبح المساهمة الاقتصادية للمرأة ذات أهمية كبيرة كونها تمثل نصف الموارد البشرية التي تعد عاملا إنتاجيا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فأنه يساهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع
( The Syrian Wrestling Team ,2016 ).

تعد التنمية الشاملة والمستديمة مطلبا أساسيا للمجتمعات المعاصرة كافة ، لما تمثله من مقياس لمدى تقدم هذه المجتمعات ، حيث نالت حظاً من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال ، واصبح الاهتمام ب(المرأة ودورها) في تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة جزءاً أساسيا في عملية التنمية ذاتها، فالمرأة وفقا للمقولة التقليدية تشكل نصف المجتمع ، وبالتالي (نصف طاقته الإنتاجية) ، ومن اللازم أن تساهم في العملية التنموية على قدر المساواة مع الرجل ، واكثر من ذلك فقد اصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بكافة جوانبها، وحيث إن الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية من قاعدة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات، وان التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية، كما إن تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية يتحقق بتظافر الجهود (الرسمية والأهلية) في إعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقتها الإنسانية في مختلف المجالات ،مما يؤهلها لان تكون شريكا رئيسيا في مسيرة التنمية الشاملة والمستديمة ( Al Hashemi, 2016) .

عليه ، فان اقوى الحجة لدور الشمول المالي للمرأة مالياً و اقتصادياً. حيث إن حصول المرأة على التمويل يزيد من إمكانية الحصول على زيادة في الأصول الإنتاجية ومنتجاتها ، وهذا ما يزيد من ارتباط المؤسسات المالية بالنمو الاقتصادي، ويشكل حصول المرأة على الخدمات المالية واستخدامها عاملاً لزيادة مشاركتها في الاقتصاد. فهنالك علاقة ارتباط قوية بين وصول المرأة إلى المنتجات والخدمات المالية و

النمو الاقتصادي، ان ذلك يوفر فرص أكبر ليس فقط للمرأة نفسها ولأسرتها ومجتمعها، بل للامة بأكملها ، و من المرجح ان النساء أكثر انفاقا للأموال من الرجال، لان لديهن حرية التصرف في تعليم أبنائهن، والرعاية الصحية لأسرهن، وتحسين مساكنهن، ويعتبر ذلك من أنواع التغيرات التنموية التي يمكن أن يكون لها تأثير بين الأجيال على المدى الطويل، وتبين أبحاث مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أن زيادة أشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه أن يحقق المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي ما بين (٢٪ ) او(٣,٥٪ ) في بعض الحالات؛ وتبين البحوث الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) أدلة كثيرة على أنه عندما تتمكن المرأة من تنمية إمكاناتها الكاملة في سوق العمل، يمكن تحقيق فائدة كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي(Alliance for Financial Inclusion,2016).

**٢ – تمكين المرأة مالياً واقتصادياً Empowerment of women financially and economically**

ان تمكين* المرأة ماليا و مصرفيا يسهم إسهاما كاملا في الحياة الاقتصادية عبر القطاعات كافة ، وعلى مستويات النشاط الاقتصادي كافه، وهو شأن حيوي من اجل (بناء اقتصاد قوي ، إقامة مجتمعات اكثر استقرارا )، وتحقيقا لمقررات المجتمع الدولي في شان التنمية المستديمة وحقوق الأنسان ؛ لذلك فان كفالة دمج (مواهب المرأة ومهاراتها وخبراتها وطاقاتها) يقتضي التخطيط للعمل ووضع السياسات المدروسة ؛ لذا فان (مبادرة شراكة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة (UN Women) ، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ) تلك مبادئ تقدم مجموعة من الاعتبارات التي تساعد القطاع الخاص على التركيز في العناصر الرئيسية المكملة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في (مكان العمل ، والسوق الاقتصادي ، والمجتمع ) ، مع الحفاظ على خصوصية كل من الرجل والمرأة بما لا يتنافى مع (أحكام الشريعة الإسلامية ، وضوابطها ، وآدابها) ؛ صونا لكرامة النساء (Al Hashemi , ٢٠١٦) .

يقصد بتمكين المرأة مالياً واقتصاديا، : مساعدة المرأة للحصول على استقلالها الاقتصادي حتى تصبح قراراتها المادية بيدها وتتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة، ويقتضي الحديث عن تمكين المرأة اقتصاديا، بيان حقوقها في التشريع الدولي ومقاربة ذلك مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إبراز الظواهر المؤثرة في وضع المرأة ومشاركتها في

* مفهوم التمكين : يعد مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينات، والتمكين لغوياً، يعني التقوية أو التعزيز ووظيفياً (إجرائياً) تتعدد تعريفات (التمكين) وفقا لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق، فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية، أو تحويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما. وتختلف التعريفات الخاصة "بالتمكين" من منطلق طبيعة الموضوع الذي يعالجه، ويلجأ بعضها إلى تعريفات إجرائية لمعنى التمكين الذي يقصده، وقد عرفته بعض المصادر المتخصصة في مكافحة الفقر بأنه توسيع حرية الاختيار والحركة وزيادة قدرة الأفراد وسيطرتهم على الموارد والمصادر والقرارات التي تؤثر على حياتهم. فعندما يستطيع الناس ممارسة اختياراتهم الحقيقية تزداد سيطرتهم على حياتهم. انضر المزيد في كتاب دليل التمكين القانوني للفقراء متاح على الرابط

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عملية التنمية. ومن ذلك يمكن توضيح أهمية تمكين المرأة مالياً واقتصادياً بما يلي (Bank of Lebanon,2016).

أ- تحقيق العدالة الاجتماعية و مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة و ردماً للهوة العميقة بين الرجل والمرأة في المجتمع .

ب – زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

ج – تحسين ظروف المرأة وتنمية قدراتها المالية يعكس ذلك مردود إيجابي كبير على الأجيال القادمة والمجتمع عموماً.

د – استهدافا لفئة مجتمعية تعتبر قيمة مضافة في الاقتصاد من ناحية اليد العاملة و نوعية العمل ومنطق آخر في التعامل وكل ذلك بهدف تحسين و تطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي.

و – زيادةً مستوى رفاهية المجتمع، و تحسيناً لظروف حياة النساء وإخراجاً لهن من وضع نفسي مقهور و عدم الشعور بالأمان على مرّ الأزمان، مما ينعكس إيجاباً على صحتهن النفسية والجسدية، و تخفيفاً على موازنات الدول لهذه الناحية وتحسيناً لنوعية حياتهن وحياة المحيطين بهن.

**ثالثا- المرأة و الشمول المالي Women and financial inclusion :** يكتسب الشمول المالي للمرأة اهتماما متزايدا على المستوى العالمي. و تشير البحوث بأن المرأة التي تمثل نصف سكان العالم، عندما تشارك في النظام المالي فإن ذلك يعود بفوائد كبيرة من حيث النمو الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من المساواة وكذلك رفاهية المجتمع. وعلى الرغم من وجود تقدما كبيرا في الشمول المالي لكل من الرجال والنساء ،إلا أن المرأة مازالت متأخرة في الحصول على المنتجات والخدمات المالية و المصرفية واستخدامها ، والجدير بالإشارة ان الشرائح النسائية التي تتعامل مع القطاع المصرفي تنقسم الى نوعين: . (Al Hashemi,2016 )

١- **قطاع سيدات الأعمال sector business women:** يعني مفهوم سيدات الأعمال (لقب عام يطلق في العصر الحديث على كل شخص يعمل يدير مؤسسة ربحية او مجموعة شركات سواء كانت تجارية او صناعية او زراعية) من شأنها ان تخول لصاحبها الاستفادة من الدخل التي تولده الأعمال ، واستحدث لفظ باللغة الإنجليزية (Businessperson) للقضاء على مسألة التفرقة بين الجنسين، سيدات الأعمال يمكن تصنيفها بحسب نوع القطاعات التي تعملن فيها منها (البنية التحتية ، مجال التعليم) كما هنالك شريحة مهنية تستثمر في مجالها مثل (الطب والصيدلة) وغيرها من المهن .

٢ - **قطاع صغار المنتجين Small Products Sector :** هنالك خطة عمل لدى البنك الدولي معنية بالمساواة بين الجنسين ؛ كخطوة مهمة لتعزيز أسباب القوة الاقتصادية ، وتنطوي هذه الخطة على مزايا ومنافع بالنسبة للنساء ؛ خاصة في الدول الأكثر فقرا في العالم مثل (بنغلادش وكينيا) وغيرها ، ويقدم البنك الدولي المساعدات من خلال المؤسسة الدولية للتنمية والتي تقدم (قروضا بلا فوائد ومنحا للبلدان الأشد فقرا ، بهدف : تشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي لديها والحد من التباين والتفاوت ، وعدم المساواة ،

وتحسين أوضاع المعيشة) ، صحيح إن مصارف عدة تقدم لسيدات الأعمال خدمات لكن ليس ضروريا إن تلبي هذه الخدمات تطلعاتهن ؛ ذلك من حيث حجم التمويل الممنوح لأسباب تتعلق بسيدات الأعمال انفسهن ، مثل تكون لديها في الأغلب صعوبة اكبر لإيجاد ضمانات للمصرف ، ضعف الخبرة في إدارة المشروعات الكبيرة لحداثة دخول السيدات هذا المجال .

بدأت الجهود الأولى لتقديم خدمات مالية للنساء بالائتمان الأصغر، وفي السنوات الأخيرة أظهرت الدراسات أنه عندما تتحكم المرأة في أمورها المالية، فإنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها ـ وهي استثمارات تعمل على إحداث تغيرات بين الأجيال يكون لها أثر طيب على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له أثر عميق على النمو الاقتصادي بوجه عام وعلى تنمية المجتمع ، لابد من توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية اكثر من القروض حيث يتطلب توفير خدمات الادخار والتأمين للمرأة، وتقديم التدريب والتعليم لها حتى يتسنى لها استخدام هذه الخدمات على نحو جيد ، فضلا عن ضرورة تصميم هذه المنتجات وتقديمها على نحو يناسب حياتها. وهناك فرصة كبيرة أمام البنوك إذا قامت بتقديم خدمات مالية ومصرفية بتمكين عدد أكبر من النساء من الحصول على الخدمات ( www.cgap.org ) .

حسب تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية الألفية في عام ٢٠١٥، لا تزال النساء يواجهن التمييز في الحصول على العمل والأصول الاقتصادية وفي المشاركة في صنع القرار على المستوين الخاص والعام .كما أن احتمالات أن تعيش النساء في فقر أقوى من احتمالات الرجال .وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفعت النسبة بين الرجال والنساء الذين يعيشون في أسر فقيرة من( ١٠٨ ) نساء مقابل كل( 100) رجل في عام ١٩٩٧ إلي ١١٧ امرأة مقابل كل ( ١٠٠ ) رجل في عام 2012 . وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر في المنطقة ككل لا تزال النساء في موقع الضعف في سوق العمل. فعلى الصعيد العالمي، يشارك في القوى العاملة نحو ثلاثة أرباع الرجال الذين بلغوا سن العمل، بالمقارنة بما لا يزيد على نصف النساء اللاتي بلغن سن العمل. كما أن ما تكسبه النساء يقل عما يكسبه الرجال بنسبة ٢٤ %، على المستوى العالمي. وفي ٨٥ %من البلدان الى٩٢ التي تتوفر عنها بيانات حول معدلات البطالة حسب مستوى التعليم للسنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، تزيد معدلات بطالة النساء الحائزات على تعليم متقدم على معدلات بطالة الرجال بنفس المستوى التعليمي. وعلى الرغم من التقدم المستمر، لا يزال أمام العالم اليوم الكثير مما يتعنين عليه فعله نحو تمثيل الجنسين على قدم المساواة في صنع القرار على المستويين الخاص والعام (United Nations,2015).

حيث تشير الإحصائيات لا يحصل حوالي مليار امرأة على مستوى العالم على خدمات مالية رسمية، وقد ساعدتنا البيانات الحديثة التي أُتيحت على مدى السنة الماضية على فهم هذا الرقم على نحو أفضل، و بحسب قاعدة البيانات المحدثة للمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية التابعة للبنك الدولي أن نسبة النساء التي لديهن حساب مصرفي قد بلغت (٥٨ %) في عام ٢٠١٤ مقابل (٤٧ %) في عام ٢٠١١. أما الفجوة بين الجنسين من حيث الوصول إلى الخدمات المالية في البلدان النامية لا تزال عند ٩ نقاط

مئوية. وهذه الفجوة تتسع في بعض المناطق وتصل إلى (١٨%) في جنوب آسيا والشرق الأوسط، إذ من المحتمل أن عدد الرجال الذين لديهم حسابات مصرفية يبلغ ضعف عدد النساء( www.cgap.org) .

لا يزال عدد كبير من أعمال النساء يتركز في القطاع غير الرسمي وخاصة في أوقات الأزمات، تتجه مشاركة المرأة في سوق العمل إلى الزيادة، ولا سيما في الأعمال غير المستقرة والزهيدة الأجر، وفي ظل أوضاع مترديه، وذلك للتعويض عن الأثر الذي تخلّفه بطالة الرجل في الأسرة المعيشية ، وغيره أن هذه الوظائف غالباً ما لا تشملها قوانين العمل أو الحماية الاجتماعية. لذا، فإنه لا بد من بذل الجهود لتأمين الحماية الاجتماعية للمرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء، ونظراً لوجود أوجه عدم مساواة بين الجنسين في توزيع الموارد داخل الأسر المعيشية، فإن زيادة دخل المرأة ليست بالوسيلة الكافية لتمكينها من كل نواحي. ويلزم بالتالي اتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة يركز على الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية ، وفي حين أن التمكين من خلال الائتمانات البالغة الصغر لا تزال تشكل أداة هامة للحد من الفقر في العديد من البلدان، فإنه لا ينبغي اعتبارها دواء سحريا لتمكين المرأة اقتصادياً ، وتحتاج المرأة إلى أن تتاح أمامها فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك خدمات الائتمان والادخار والتأمين ، وخدمات الهاتف المحمول ،و كما أن وصول المرأة إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والأسواق يعتبر ضرورياً لتمكينها اقتصادياً وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمضاهاة مجالات تخصص النساء باحتياجات سوق العمل، بما في ذلك من خلال التدريب المهني و خاصة في مجال المهارات غير التقليدية، والتدريب على التكنولوجيا الجديد (United Nations,2010)

**المبحث الثالث: التحديات ومتطلبات تمكين المرأة للشمول المالي في العراق.**

**Challenges and requirements for women's empowerment of financial inclusion in Iraq**

**أولاً- التحديات التي تواجه المرأة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية Challenges facing women to access financial and banking services .**

ويتضح من النطاق العالمي لاستبعاد المرأة من الخدمات المالية أنه حتى نحقق توفير الخدمات المالية للجميع، علينا أن نركز على النساء. لكن هذا ليس بالمهمة السهلة. وذلك لأن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية للنساء يفرض بعض التحديات الفريدة من نوعها التي يجب أن يفكر فيها الممولون والعاملون في مجال التنمية ،هذه التحديات التي تحول دون دخول النساء في الأنشطة الاقتصادية خارج منزلها ، وهي تتمثل بالتحديات الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية. التي يتم توضيحها بالاتي : .( Humam, 2017)

١- **صعوبة تحديد النساء المستبعدات:** تتسم استقصاءات الأسر المعيشية بأنها باهظة التكاليف وتستهلك الوقت، لكنها الآلية الوحيدة لتحديد من هم خارج النظام المصرفي. ومن الممكن أن تقوم البنوك بمسوحات استقصائية عن عملائها، ودراسة المعاملات الخاصة بهم، لكن ذلك يجعها قاصرة على من يتمتعون بخدمات مالية بالفعل. ومن المعروف أن النساء يعانين من الحرمان من حيث الحصول على المعلومات إذ

أن ما لديهن من شبكات يعتبر أصغر حجمًا وأقل تنوعًا، ومن غير المرجح أنهن يجدن من خلال الأشخاص داخل شبكاتهن خدمات التوجيه والإحالة اللازمة.

٢- **النساء اقل ملكية للأصول** : من المرجح النساء اقل ملكيه للأصول و فرص التوظيف ، وعندما يتم توظيف النساء من المرجح ان يكون في الاقتصاد غير الرسمي ، حيث تعمل المرأة بنسبة ( ٢٦ %) على الصعيد العالمي، وأن (٧٥ %) من النساء تعمل في البلدان النامية بأعمال غير رسمية، فضلا عن القيود القانونية أو الثقافية التي تواجه النساء من حيث استقلاليتها المالية عن أفراد الأسرة الآخرين، وأيضا تقييد أو تمنع من ملكية أو وراثة بعض الأصول، ونتيجة ذلك تقل ملكية النساء من الأصول، مما يؤدي إلى انخفاض فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية ، وكثيرا ما تضطر النساء إلى استخدام وسائل غير رسمية للادخار والاقتراض تكون أكثر خطورة وأقل موثوقية (Women's World Banking,2016).

٣- **صعوبة الوصول إلى النساء من خلال القنوات المعتادة التي تستهدف الرجال:** يشمل ذلك مدفوعات الأجور، وقنوات تحويل الأموال، وحسابات الادخار. وفي شرق أوروبا وآسيا الوسطى، على سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة النساء اللاتي أفدن حصولهن على أجورهن من خلال حساب(١٨%). وحتى مع توسيع نطاق مدفوعات الأجور إلكترونيا، أفادت ٢٩% من النساء حصلوهن على الأجور في السنة مقارنة بما بلغ (٤٩%) بالنسبة للرجال. وفي جنوب آسيا، تشير الترجيحات أن نسبة الرجال الذين قاموا بتحويلات محلية في السنة الماضية بلغت ضعف نسبة النساء، ونسبة من تلقى هذه التحويلات من الرجال أعلى من النساء بنسبة ٦%. لكن مع كل هذا، هناك قناة واحدة على وجه الخصوص تمثل آفاقًا واعدة. وتبين بيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن نسب النساء والرجال الذين يحصلون على تحويلات من الحكومة إلى الأشخاص متماثلة ( Humam, 2017).

٤- **عدم وجود حوافز كبيرة لدى مقدمي الخدمات المالية لتقديم الخدمات للنساء:** لذا ان مقدمي الخدمات يركز على الربح بشكل أساس، فتعامل مع المرأة مالياً و مصرفياً يحقق هامش من الربح أقل بكثير من الرجال ، ومما اضعفه من مشاركة المرأة في النظام المالي الرسمي، فذلك دفع اغلب النساء ان تفضل تعامل بالخدمات المالية و المصرفية غير الرسمية، لا سيما بالنسبة للادخار والاقتراض ، كما أن الوصول إليهن بخدمات رسمية ينطوي على زيادة في التكاليف التي يتحملها مقدمي الخدمات من اجل تثقيفهن بأهمية المنتجات المالية والمصرفية لهن ،وهذا ما يجعل مقدمي الخدمات الابتعاد عن تعامل المرأة ( Humam, 2017).

٥- **النساء اقل إدراكا و فهماً بالمؤسسات المالية** : يؤدي انخفاض مستويات تعليم المرأة، وانخفاض مشاركتها في الاقتصاد الرسمي، وزيادة ميلها إلى أن تكون موجودا في المناطق الريفية، و انخفاض استخدمها للخدمات المالية الرسمية ، وأيضا نسبة محو الأمية لدى النساء اكثر بضعف من الرجال، أدى ذلك إلى هبوط مستوى التعليم للنساء، وبالتالي أصبحت المرأة اقل تفهم لفوائد الخدمات المالية الرسمية وانخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات المالية(Women's World Banking,2016).فضلاً عن عدم

اللمام النساء بالقراءة و الكتابة و التوعية المالية التي تعتبر قاعدة أساسية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وذلك يشكل تحدي أمام الشمول المالي للنساء، وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ،إلى أن المرأة تظهر في كثير من البلدان هي اقل معارفة بالقاضي المالية من الرجل كما أنها أقل ثقة بمعفرتها ومهاراتها المالية ، ويتضاعف هذا التحدي المتمثل في تحسين القدرة المالية للمرأة بسبب أن ثلثي الأميين من الناس في العالم من النساء (Alliance for ٦ Financial Inclusion,201).

٦- **التقاليد والأعراف الاجتماعية تحول دون قيام المرأة بطلب الخدمات المالية:** غالبًا لا يُتوقع من النساء أن يتمتعن بالاستقلالية المالية كما أنهن لا يحصلن على تشجيع للوصول إلى ذلك. وأحيانًا ما يواجهن قيود على الحركة تجعل من الصعوبة بمكان انخراطهن مع المؤسسات المالية. ويحدد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون(١٧) بلدًا يستطيع الأزواج فيها تقييد حركة زوجاتهم خارج المنزل. وفي سيناريو الوضع الأسوأ، تتصرف المرأة باعتبارها مجرد آلية لتحويل المنتجات المالية للرجل، وهو ما يزيد من تشويه طبيعة الطلب. وأظهرت دراسة قامت بها ناتاليا ريغول من جامعة هارفارد أن صاحبات مشروعات العمل الحر غالبًا ما يقمن بتحويل مسار الأموال المخصصة لأنشطة أعمالهن إلى أنشطة أعمال يديرها رجال في أسرهم ( Humam, 2017).

٧- **تفتقر المؤسسات المالية إلى فهم احتياجات المرأة المالية : ان** العديد من المؤسسات المالية ليست على دراية بالحواجز التي تواجهها المرأة في استخدام خدماتها وفرصة العمل المتاحة و كيفية إزالة هذه الحواجز. وينظر عادة إلى التحيز ضد النساء من بين موظفي المصارف، وتبلغ النساء عن شعورهن بعدم الارتياح و مما يجعل النساء تعزف عن التعامل معها، كما أن المؤسسات المالية كثيرا ما تفشل في النظر في كيفية القيام بعملية فتح حسابات مصرفية أو الحصول على الموافقة على الائتمان إلى إضعاف النساء التي لا تملك هوية رسمية او الدخل رسمي، فضلا عن فشلها في كثير من الأحيان للنظر في تسويق الخدمات و المنتجات المالية والتعليم الإضافي المطلوب للوصول إلى النساء بسبب نفورهن من المخاطر وعدم الثقة وانخفاض محو الأمية المالية(Women's World Banking,2016).

٨- **قصور سبل وصول المرأة إلى التكنولوجيا:** مع وجود الهواتف المحمولة التي غيرت قواعد اللعبة في الآونة الأخيرة والتي من شأنها إحداث تغيرات جذرية في معدلات تعميم الخدمات المالية والشمول المالي، ستزيد مخاطر الفجوة بين الجنسين إن لم يتم استهداف المرأة على وجه التحديد ، وتشير تقديرات الرابطة المهنية العالمية لصناعة الاتصالات المتنقلة (GSMA) أن عدد النساء اللاتي يمتلكن هواتف محمولة أقل بمقدار(٢٠٠) مليون مقارنة بعدد الرجال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي الهند حيث تعمل الحكومة على تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع الخدمات المالية الرقمية، فإن نسبة امتلاك المرأة لهاتف محمول أقل بواقع (٣٦%) مقارنة بالرجل( Humam, 2017).

٩- **يصعب الوصول إلى النساء من خلال القنوات التقليدية والرقمية:** تمنع القيود الثقافية والمسؤوليات المنزلية للنساء من السفر إلى فروع في البلدات والمدن القريبة. وتواجه النساء أيضا فجوة رقمية كبيرة ناتجة

عن انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وغالبا ما تكون في المناطق الريفية ذات التغطية الضعيفة والتوزيع المحدود للشبكات الرقمية ، ولا تملك النساء أكثر من( ١,٧) بليون من الهواتف المحمولة في البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل، كما أن حصول النساء على الهاتف محمول أقل من الرجال بنسبة (١٤%). وعلاوة على ذلك، تستخدم النساء الهواتف بشكل أقل تكرارا مقارنة بالرجال (Women's World Banking,2016).

وعلى الرغم من إيلاء مزيد من الاهتمام لفائدة الشمول المالي للمرأة، فإن ذلك لم يكن دائما مترجم بشكل واضح في أهداف سياسة الشمول المالي وقد وضع العديد من البلدان أهدافا كمية من أجل الشمول المالي بشكل عام، ولكن قلة منها حددت أهدافا كمية من أجل الشمول المالي للمرأة، ومع وجود فجوة مستمرة بين الجنسين، يلزم وضع سياسة واضحة تركز على الشمول المالي للمرأة. التي تضمن الحد من تلك المعوقات ومعالجتها بطريقة تؤدي الى مشاركة النساء في الأنشطة المالية والمصرفية، وتضمن المساواة بين الرجل و المرأة من حيث الإجراءات القانونية و التنظيمية( Alliance for Financial Inclusion,2016)

**ثانياً– متطلبات تمكين المرأة للشمول المالي Women's empowerment requirements for financial inclusion**

لقد أظهرت الدراسات أن تدابير زيادة الشمول المالي للمرأة تحتاج إلى أن تكون بشكل خاص لكل دولة ومبنية على مقدار الفجوة بين الجنسين والتحديات الخاصة بكل دولة. ومع ذلك، فمن الممكن الاستعانة باستراتيجيات الشمول المالي الخاصة بالدول الأخرى وتطويعها وإدماجها في الشمول المالي والمبادرات الأخرى للسياسات العامة، وربما القضاء على الفجوة المستمرة بين الجنسين فيما يتعلق بالشمول المالي. يمكن الحكومة و صانعي السياسات المالية ان اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي للمرأة، وذلك في المجالات التالية: ( Miller,2017 ).

١– تناول القضية على أعلى مستوى للاعتراف بأهمية شمول المرأة مالياً والإفصاح عن هذه الأولوية علناً من قبل السلطات النقدية و المالية ،وكما يتبين من الأمثلة على الهند وزامبيا، حيث قامت المصارف المركزية وعلى أعلى مستوى بتبني سياسة تمكين المرأة مالياً من خلال المؤتمرات، المعارض، الجوائز، والأحداث الإعلامية مثل 'تنظيم شهر المرأة المبادرة .

٢– القيام بتركيز أكبر على عرض القيمة المضافة من الشمول المالي للمرأة مع وجود أهداف واضحة للسياسات العامة وأهداف كمية. إن العديد من الدول لديها أهداف كمية للشمول المالي بشكل عام، ولكن إذا كان لديها فجوة مستمرة بين الجنسين فإنها تحتاج إلى استهداف صريح لشريحة المرأة.

٣– التأكد من جمع بيانات مصنفة حسب النوع، إن المصارف بدون البيانات لا يمكن لها أن تدرك ما تمثله المرأة من أهمية في النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال ، عندما بدأ بنك الاتحاد في الأردن في استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، اتضح له أن المرأة تمثل شريحة ممتازة من العملاء وأنها تدخر مبالغ كبيرة لأطفالها وأسرتها. وقد قام البنك بطرح منتج شروق في عام ٢٠١٤ وهو برنامج يركز على

المرأة، و قد ازداد إجمالي محفظة المرأة بنسبة ١٤٢%. وتمثل النساء الآن ٣٠% من قاعدة عملاء بنك الاتحاد .

٤- بالرغم من قطع أشواط كبيرة على صعيد التكافؤ القانوني بين النساء والرجال، ما زالت توجد فوارق كبيرة قد تحد من قدرة النساء على تحسين رفاهيتها ورفاهية أسرهن من خلال العمل أو إدارة المشروعات التجارية( World Bank Group,2010) لذا يتطلب العمل على تعديل و ضبط الأطر القانونية والتنظيمية والأشرافية، وإزالة العوائق . ومما يزيد من نمو الوعي لازالة الأحكام القانونية التمييزية، ويتيح ذلك مجالات وسعة للابتكار لتحقيق المزيد من الشمول المالي للمرأة. ، تتمثل هذه تعديلات بالاتي: (African Development Bank,2012).

أ- العمل على إزالة الأحكام القانونية التمييزية التي تعرقل الشمول المالي للمرأة، ولا سيما فيما يتعلق بملكية الأرض وحقوق الملكية.

ب- العمل على توسيع اللوائح التنظيمية من اجل الابتكار الذي يدعم الشمول المالي للمرأة؛ و تعديل التشريعات للسماح بتطوير قنوات التوزيع الجديدة ،والمنتجات والخدمات المالية و المصرفية الجديدة، بما في ذلك الخدمات المصرفية بدون فروع.

ج - العمل على إدخال اللوائح التنظيمية التي تسمح بالضمانات البديلة والتأجير والتغلب على القيود المفروضة على المرأة فيما يتعلق بمحدودية تجميع الأصول الممتلكة .

د- العمل على إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التي تسمح بزيادة تطوير المنتجات المراعية للاعتبارات بين النساء والرجال، ومع التركيز على النساء.

٥- القيام بإصلاح الأطر القانونية و التنظيمية التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية و/أو اعرف عميلك(KYC) ؛ وتعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك المالي والتوسع في الانتشار من أجل ضمان فهم المرأة للمنتجات والخدمات. إن المصرف لا يقوم فقط بتقديم المنتجات و الخدمات المالية، ولكنه أيضا يقوم بتقديم حلول غير مالية من شأنها مساعدة المرأة بشكل أفضل على فهم المنتجات وكذلك تنمية مشروعاتها. إن هذه الخدمات غير المالية تتضمن تنظيم مناسبات ربع سنوية للتواصل وورش عمل لتدريب رائدات الأعمال والإرشاد والتوجيه وبوابة إلكترونية مخصصة ( Karen Miller,2017 ).

٦- توعية وتثقيف المرأة (ماليا واقتصاديا) وتنمية عقليتها، فمن خلال عمل المؤسسات و المنظمات التي تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا ان ترفع معدل مشاركتها في قطاع الاقتصاد الرسمي والذي يعتبر استثمارا يحمي مستقبل المرأة و أبنائها و ذلك من خلال الخدمات المالية مثل التامين و الادخار وغيرها، وتشجيع ثقافة العمل الحر و روح المبادرة لدى النساء و من خلال إدخال المفاهيم المالية في مناهج الدراسة من اجل تأثير على الأجيال الشابة (Radwan, Rivers,2006).

٧- تسخير دور قيادة المرأة للتشجيع على تغيير السياسات، والحكومة الرشيدة والإدارة السليمة للمؤسسات المالية، و تشجيع إنشاء جمعيات وشبكات للنساء وتعزيز دورها، فضلا عن تعزيز القيادة النسائية ودعم الدورات التدريبة للمرأة على القيادة.

٨- التوسيع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء ، ودعم توسيع منافذ التمويل البديلة، مع الإسناد الدقيق لدور الحكومة والقطاع الخاص(African Development Bank,2012) . والعمل على تقليص فجوة الشمول المالي بين الجنسين من خلال دمج البيانات المصنفة حسب الجنس في مجموعة من الإحصائيات الرئيسية وإعداد مؤشرات رئيسية ومراقبتها من أجل القدرة على وضع خطط للشمول المالي للمرأة (Miller , 2017) .

**ثالثا: واقع الشمول المالي للمرأة في العراق The reality of the financial inclusion of women in Iraq**

وقع المرأة ماليا ومصرفيا في العراق لا يفرق كثيرا عن الرجال الذين يحصلون على خدمات المالية والمصرفية ، من حيث ملكية الحسابات المصرفية و الحصول على تمويل من المصارف ، والخدمات المالية والمصرفية الأخرى ، يمكن توضيح هذا الواقع من خلال مؤشرات الأتية :

**١- مؤشر عدد الحسابات المالية Index Number of financial accounts** : تعتبر خدمات الإقراض والإيداع من الركائز الأساسية لزيادة مستويات الوصول للخدمات المالية والمصرفية بشكل عام. فمع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية والمصرفية يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة والمحرومة من الاستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح حسابات للإقراض والإيداع، بالإضافة إلى إمكانية الوصول لعدد كبير من الخدمات الأخرى مثل خدمات التحويلات الشخصية وسداد الاستحقاقات الدورية والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات المالية و المصرفي ( Arab Monetary Fund,2012 ). يوضح (شكل ١٠) ان هناك فجوه بين عدد الذين يمتلكون حساب مصرفي من الذكور والإناث ، وحسب تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٤ أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حساباً بلغة (١٥%) و الإناث (٧%) في العراق وهو مؤشر ضعيف ، في حين تصل النسبة في بعض الدول العربية و المتقدمة إلى اكثر من (٨٠%) حيث تبلغ النسبة الإناث ممن يمتلكن حساباً مصرفياً في الدول :الأمارات العربية، والبحرين ، والكويت ( ٦٨% ، ٦٧% ، ٦٤%) على التوالي .

شكل (١ ) : عدد ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين مصنفة حسب الجنس فوق سن ١٥ لعام ٢٠١٤

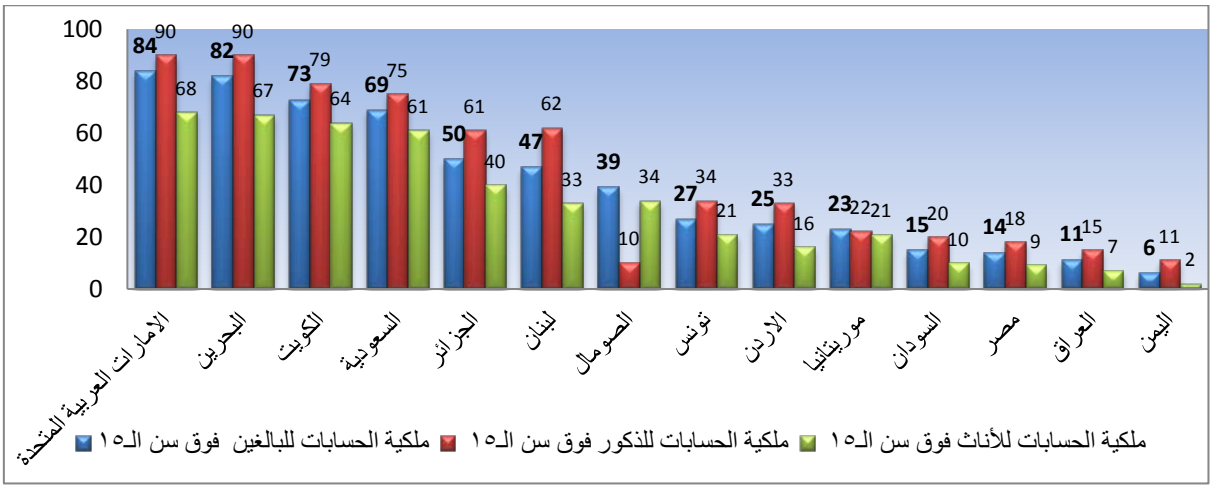


المصدر: أعدد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي ،مؤشرات فندكس العالمية للشمول المالي ٢٠١٤

وضمن هذه الاطار ، يمكن عرض عدد حسابات الإيداع لعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على أساس نصف سنوي كما في (جدول ١٠) ، مصنفه حسب التوزيع الجغرافي و الجنس لعينة من المصارف العراقية وفق البيانات التي تم حصول عليها من البنك المركزي العراقي التي تمثل نسبة ٥٠% من المصارف العراقية والتي تعكس واقع عدد الحسابات المالي و المصرفي في العراق .

جدول (١) : عداد حسابات الإيداع للأفراد مصنفة حسب الجنس و التوزيع الجغرافي ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي ، قسم المدفوعات ،٢٠١٧

| ت | اسم المحافظة | النصف الأول ٢٠١٦ | | النصف الثاني ٢٠١٦ | | مجموع عدد الحسابات لعام ٢٠١٦ | مجموع عدد سكان البالغين فوق سنة ١٥ | عدد الحسابات لكل ١٠٠٠ بالغ عام ٢٠١٦ | النصف الأول ٢٠١٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | | | | الذكور | الإناث |
| ١ | أربيل | ٨١٤٥ | ١٠٩٩ | ٧٤٩٩ | ١٠٧٩ | ١٧٨٢٢ | ١١٦٦٣٠١ | ٠,٠٢ | ٦٢٤٣ | ١٥٨٤ |
| ٢ | بابل | ٧٠٢ | ٩١ | ١٤٠٢ | ٢١٢ | ٢٤٠٧ | ١١٩٩٩٤٠ | ٠,٠٠٢ | ٢٠٩٢ | ٦٣١ |
| ٣ | بغداد | ١١٢٦٩ | ٢٧٠٨ | ١٠٦٨٣ | ٢٨٢٠ | ٢٧٤٨٠ | ٥٠٩١٩٠٢ | ٠,٠٠٥ | ٢٤٩٤٢ | ٦٥٦٥ |
| ٤ | الأنبار | ٨٠١ | ٤٤ | ٣٨ | ١ | ٨٨٤ | ١٠٢٥٣٦٢ | ٠,٠٠٠٨ | ٣٤٠ | ٢١ |
| ٥ | البصرة | ١٦٩٣ | ٤١٣ | ١٧٤٣ | ٤١٠ | ٤٢٥٩ | ١٦٤٤٥٩٤ | ٠,٠٠٣ | ٣٤٣٥ | ٧٧٠ |
| ٦ | القادسية | ١٤٧ | ١٢٥ | ١٥٠ | ١٩١ | ٦١٣ | ٧٣٥٨٢٦ | ٠,٠٠٠٨ | ١٠٥٤ | ٣٤٣ |
| ٧ | سليمانية | ١٩٧٣ | ٥٧٢ | ٢٧٧٣ | ٥٥١ | ٥٨٦٩ | ١٤٥٠٣٣٨ | ٠,٠٠٤ | ٣٥٤٤ | ٧٥٨ |
| ٨ | المثنى | ٣١١ | ٤٦ | ١٢١ | ٢٠ | ٤٩٨ | ٤٥٩٦٠٥ | ٠,٠٠١ | ٦٥٨ | ١٤٢ |
| ٩ | النجف | ١٧١٤ | ٣٧٥ | ١٠٥٥ | ٣٧٢ | ٣٥١٦ | ٨٥٤٥٥٧ | ٠,٠٠٤ | ٢٨٦١ | ٥٦٥ |
| ١٠ | دهوك | ٩٤٠ | ٤٩ | ١١٥٦ | ٩٨ | ٢٢٤٣ | ٧٧١٧٠٨ | ٠,٠٠٣ | ١١٩٩٩ | ٢٩٨ |
| ١١ | ديالى | ٩٠ | ٢١ | ٧٩ | ١٩ | ٢٠٩ | ٩٨٣٣٨١ | ٠,٠٠٠٢ | ١٣٦٨ | ٥٦ |
| ١٢ | صلاح الدين | ٣٣١ | ٣٣ | ٩٥ | ١٧ | ٤٧٦ | ٩٠٣٨٧٢ | ٠,٠٠٠٥ | ٧٨٦ | ٦٨ |
| ١٣ | ذي قار | ٤٨٠ | ٦٣ | ٤٣٢ | ٦٧ | ١٠٤٢ | ١١٩٧٤٨٥ | ٠,٠٠٠٩ | ٣٩٧ | ١٠٨ |
| ١٤ | كركوك | ٤٣٣ | ٤٦ | ٣٤٥ | ٣٩ | ٨٦٣ | ٩٦٥٦٠٣ | ٠,٠٠٠٩ | ٩٥٠ | ١٧٢ |
| ١٥ | كربلاء | ١١٣٢ | ٢١٧ | ٩٥١ | ١١٥ | ٢٤١٥ | ٧١٥٨٤١ | ٠,٠٠٣ | ١٦٢٩ | ٩٨٨ |
| ١٦ | ميسان | ٣٠١ | ٥٤ | ٤٣١ | ٧٩ | ٨٦٥ | ٦٢٨٠٢١ | ٠,٠٠١ | ٤٥٧ | ٧٧ |
| ١٧ | نينوى | ٣٢ | ٦ | ٢٥ | ٨ | ٧١ | ٢٠٧٢٢٦٦ | ٠,٠٠٠٠٣ | ٢٦٥ | ١٠ |
| ١٨ | واسط | ٥٣٠ | ٧١ | ٦٢٢ | ١٣٣ | ١٣٥٦ | ٧٩٤٩٩٤ | ٠,٠٠٢ | ٦٦٧ | ٩٦ |
| | المجموع* | ٣١٠٢٤ | ٦٠٣٣ | ٢٩٦٠٠ | ٦٢٣١ | ٧٢٨٨٨ | ٢٢٦٦١٥٩٦ | ٠,٠٥٢١ | ٦٣٦٨٧ | ١٣٢٥٢ |

* علما ان هذه البيانات تمثل ٥٠% من القطاع المصرفي . كما تم استخدام نسبة ١٥ % من مجموع عدد الحسابات لمصرفين الرشيد للإناث لكون هنالك صعوبة في فصل الحسابات على أساس الجنس، حيث تم الاعتماد على هذه النسبة لانها في اكثر المصارف تمثل الإناث نسبة (١٥ %) من عدد الحسابات. علما ان هذه البيانات لم تحتوي على مصرف الرافدين .

يلاحظ في( جدول ،١) إن عدد الحسابات تتركز بنسبة كبيرة في بغداد و البصرة و أربيل لأنها تستقطب عدد كبير من فروع المصارف فضلا عن كون هذه المحافظات تمثل مراكز تجاري كبيرة ، لكن هذا لا يعني إن ارتفاع عدد حسابات هو مؤشر مقبول وذلك عند ما نقيس عدد الحسابات في بغداد إلى عدد سكان البالغين فيها يصل العدد (من كل ١٠٠٠ بالغ ٥ يمتلكون حساب) وهو مؤشر ضعيف فان مؤشر المتوسط (من كل الف بالغ٦٠٠ يمتلكون حساب )، هنا نلفت النظر أن محافظة أربيل هي الأعلى نسبة ممن يمتلكون حساباً مصرفياً تصل إلى( لكل الف بالغ ٢٠٠ يمتلكون حساب) أما في بعض المحافظات تكاد تكون شبه معدومة ، ويعزى ذلك لضعف الكثافة المصرفية و قلة الوعي المصرفي و انخفاض مستوى الدخل غيرها. علما أن اكثر المالكين لهذه الحسابات هم من سكان المدينة ، ولا توجد الا نسبة قليلة جدا في الأقضية .وحيانا تكون معدومة في القرى والأرياف، ويعني ذلك ضعف مستوى الشمول المالي .

**اما على مستوى الجنس** ، يلاحظ من خلال (جدول ،١) ان نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات مصرفية هي اعلى بكثير عن نسبة الإناث اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية ، حيث يبلغ عدد حسابات الذكور (٦٣٦٨٧) في عام ٢٠١٧ ،في حين يبلغ عدد حسابات الإناث (١٣٢٥٢) في عام ٢٠١٧، فيدل ذلك على وجود فجوة كبير بين الذكور والإناث من حيث ملكية الحسابات المالية والمصرفية ، والحصول على الخدمات المالية والمصرفية الأخرى على مستوى العراق ، اما على مستوى المنطقة العربية فنسبة النساء اللواتي يمتلكن حسابا مصرفيا ضعيف جدا قياسا ببعض الدول العربية ، حسب بيانات (شكل ،١) ان نسبة الإناث يمتلكن حساب مصرفي(٧%) في العراق ، في حين تصل النسبة في بعض الدول العربية والمتقدمة إلى اكثر من (٨٠%) حيث تبلغ النسبة الإناث ممن يمتلكن حساباً مصرفياً في الدول :الأمارات العربية، والبحرين ، والكويت ( ٦٨% ، ٦٧% ، ٦٤%) على التوالي. قد تعود أسباب انخفاض نسبة شمول المرأة بالخدمات المالية والمصرفية لعدت أسباب منها : العامل الدين و الثقافة المالية للمرأة و فضلا عن التشريعات و القوانين التي تحد من حصول المرأة على خدمات مصرفية ، وكذألك العادات والتقاليد، هذا يعني ضعف دعم المالية و المصرفي للمرأة العراقية.

**٢- نسبة البالغين من الإناث الذين اقترضوا من المصارف التجارية:** يعتبر مؤشر قياس عدد البالغين لذكور والإناث ذو أهمية لمعرفة مدى مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني من خلال شمولها بالخدمات المالية والمصرفية ، التي أصبحت من أهداف التنمية المستدامة هي مساوة بين الرجل والمرأة اقتصاديا وماليا. ويتبن من( الشكل ،٢) إن نسبة اقتراض الذكور من المؤسسات المالية الرسمية اكبر من نسبة اقتراض الإناث في العراق والدول العربية باستثناء الجزائر واليمن ، وهذا المؤشر يوكد سابقه بضعف مشاركة المرأة في القطاع المالي والمصرفي ومما يعرضها للإقصاء المالي كما يشير صندوق النقد العربي إلى ضعف شمول المرأة بالخدمات لمالية لافتقارهِ إلى الأدوات المالية التي تمكنها اقتصاديا، فضلا عن قوانين وتشريعات التي تمنع المرأة من الحصول على قرض بسبب عدم وجود ضمانات ، وكذلك العادات والتقاليد التي تحول دون شمول المرأة ماليا واقتصاديا.

شكل (٢) :نسبة البالغين من الذكور والإناث الذين اقترضوا من المصارف التجارية لعام ٢٠١٤

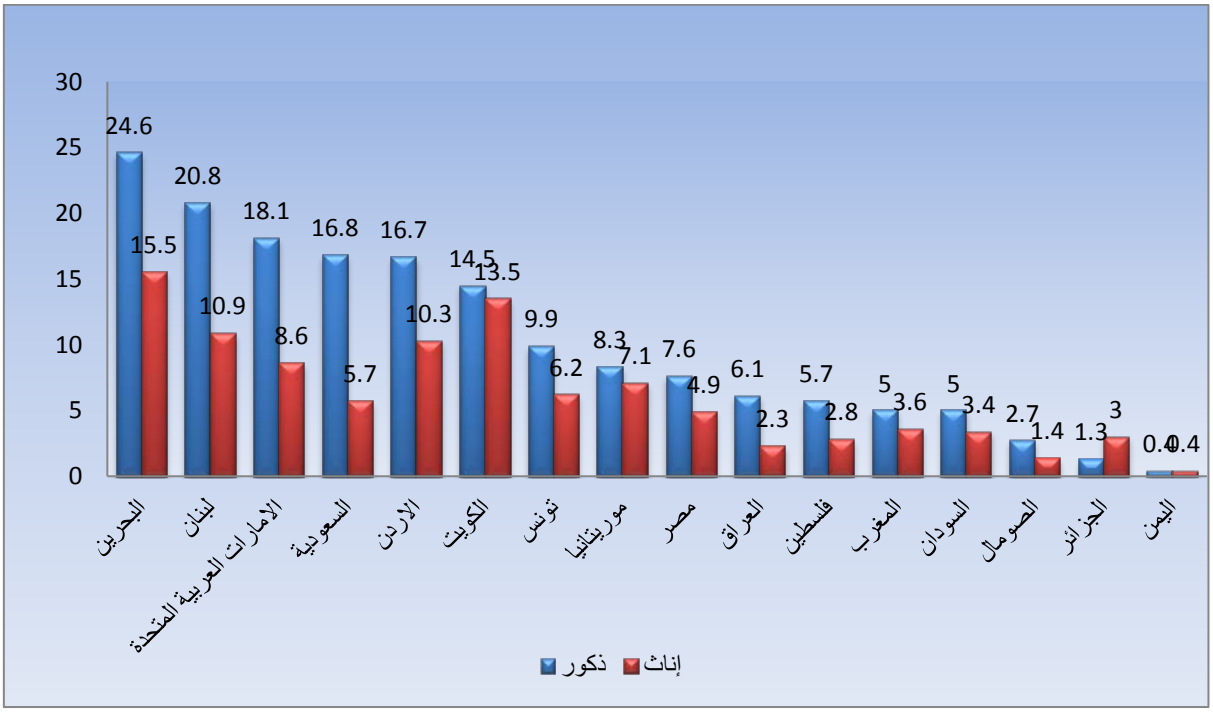


المصدر: أعداد الباحث: اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية ، ف الأول ، ٢٠١٧، ١٠٠.

**ومما سبق**، يتبين ان المرأة تلعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك باعتبارها ركيزة أساسية في البيئة ( المالية والمصرفية ) والاجتماعية والاقتصادية .بل و ابعد من ذلك فقد اصبح لها دور بارز في الجانب السياسي ، في حين يتبين فيما ورده أعلاه ضعف مستوى الدعم المالي والمصرفي المقدم للمرأة في العراق ، لذا يتطلب إيلاء الاهتمام من قبل صانعي القرار و واضعي السياسات في القطاع العام والخاص بهذا الدور واعتباره من الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي، وذلك من أجل ضمن المساواة بين الرجل و المرأة (تقليص الفجوة )من حيث الخدمات المصرفية والمالية و خدمات التعليم والصحة ولا سيما في مجال التكنولوجية الاتصالات والمعلومات. وكما يتعين على القطاع المصرفي ان يسند دور المرأة في جميع المستويات من حيث سهولة وصول واستخدام الخدمات المالية و المصرفية بشقيها( التقليدية و المبتكرة ) وتوفيرها باقل كلفة و وقت وبكفاءة .

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

## FOURTH TOPIC: CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

### أولاً–الاستنتاجات First :CONCLUSIONS

١– يساهم الشمول المالي في دعم المرأة ماليا ومصرفيا ، حيث توجد علاقة إيجابية بين المؤسسات المالية و المصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية ، حيث تمثل المرأة نسبة كبيرة من المجتمع، اذن هي طاقة إنتاجية في الاقتصاد فتلعب دور في تحفيز النمو الاقتصادي. أن زيادة أشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه أن يحقق المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي ما بين (٢٪ ) او(٣,٥٪ ).

٢– تبلغ نسبة النساء في العراق التي تمتلك حسابا مصرفيا (٧ %) وهي نسبة ضعيف قياسا بمؤشر تعميم الخدمات المالية ، حيث تصل نسبة في بعض الدول مثل الأمارات ( ٦٨%) .

٣– توجد نسبة كبيرة من النساء تعتمد على التمويل غير الرسمي ( الأهل و الأصدقاء او مرابين ) لتسديد الالتزامات المالية وخاص في واقت الحروب و ترد الأوضاع الاقتصادية ، حيث تبلغ نسبة النساء في العراق التي تحصل على تمويل الرسمي(٣,٢%) وضعف هذه النسبة يدل على ان النساء تعتمد على تمويل غير الرسمي.

٤– توجد فجوة كبيرة بين الرجل و المرأة في الحصول على الخدمات المالية و المصرفية ، حيث تشير إحصائيات البنك الدولي ان الرجل يحصل على الخدمات المالية بنسبة كبيرة قياسا بالمرأة ، حيث تبلغ نسبة الفجوة (٩%) وتصل في بعض الدول الى (١٨%) .

٥– ضعف شمول المرأة بالخدمات المالية والمصرفية وذلك بسب قلة الوعي المصرفي ، فضلا عن الإجراءات القانونية، والتقاليد والأعراف الاجتماعية تحول دون قيام المرأة بطلب خدمات مالية، النساء اقل ملكية للأصول مما يدفعهن اللجوء لقطاع غير رسمي.

### ثانياً– التوصيات Second : RECOMMENDATIONS

١– الاعتراف بأهمية شمول المرأة مالياً والإفصاح عن هذه الأولوية علناً من قبل السلطات النقدية و المالية ، وتضمين هذه الأهمية ضمن استراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تدعم بجهود الدولة .

٢– القيام بإصلاح الأطر القانونية و التنظيمية التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية و/أو اعرف عميل(KYC). ؛ تعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك المالي والتوسع في الانتشار من أجل ضمان فهم المرأة للمنتجات والخدمات.

٣- توعية و تثقيف المرأة (ماليا و اقتصاديا ) و تنمية عقليتها، فمن خلال عمل المؤسسات و المنظمات التي تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا ان ترفع معدل مشاركتها في القطاع الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال عمل دورات تثقيفه للمرأة عن الخدمات المالية في المدارس و الجامعات و الوزارات .

٤- التوسيع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء ، وتوسيع الخدمات المالية و المصرفية التي تحصل عليها المرأة من اجل تأسيس و أنشاء مشروعات تجارية او شركات مالية .

٥- أنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات للمرأة التي تحصل على الخدمات المالية والمصرفية ، وكذلك اللواتي لم تحصل على الخدمات المالية من اجل تسهيل معرفة نسبة مشاركة المرأة بنظام المالي الرسمي .

٦- تنويع وتطوير المنتجات و الخدمات المالية والمصرفية بهدف تقديم خدمات منخفضة التكلفة التي تلبي احتياجات المرأة المالية .

٧- زيادة مساهمة العمل و التوظيف في المؤسسات المالية و المصرفية لكي يكون لها دور اكبر في القطاع المالي والمصرفي ، فضلا عن زيادة وعيها ماليا و مصرفيا .

## المراجع References


I. Ajjour, H.M. (2017). The Role of Financial Inclusion from National Banks in the Achievement of Social Responsibility towards Clients (Case Study - the Islamic Banks Working in Gaza Strip) ,Master Thesis, 19.

II. Al Hashemi, N.H. (2016) . Women's Economic Development and Prospects for Investment, International Islamic Economy Journal , No. 47, 78-79 .

III. Alliance for Financial Inclusion (AFI).(2016).Policy Frameworks to Support Women’s Financial Inclusion, This research study was commissioned , Kuala Lumpur, Malaysia,7-9, http://www.afi-global.org/sitesonswomenfi.1_0.pdf

IV. Arab Monetary Fund,Opportunities and Challenges for Access to Financial Services, Banking and Finance in the Arab Countries, Consolidated Arab Economic Report, (2012), Chapter 10, 209.

V. Arab Monetary Fund, Regional Working Group for the Enhancement of Financial Inclusion in the Arab Countries (2015), Requirements for Adopting a National Strategy for Enhancing Financial Inclusiveness in the Arab Countries, presented to the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions,p.24.

VI. Bank of Lebanon, (2016), Financial Inclusion and Economic Empowerment of Women,p.4. https://www.google.iq/search?biw=1366&bih=626&ei=4

VII. Center for Financial Inclusion , (2009). Mexico's Prospects for Full Financial Inclusion, A White Paper from the Financial Inclusion 2020 Project Draft , at Accion ,p.4.

VIII. Clotteau. N ,Measho. B,(2016). Global Panorama on Postal Financial Inclusion 2016, Printed in Switzerland by Universal Postal Union,p.13 . http://www.upu.int/uploadsanoramnPostalFinancialInclusion2016En.pdf

**IX.** Hart, M .(2016). What is the mainstream of financial services for women and girls today, Global Women's Banking Network, an article available on the CGAP website, Published: 03/2016 (www.cgap.org )

**X.** Jane. K , and Louis, K.(2013).Introduction to Mobile Mopile in Developing Countries, Financial Integration, and Financial Integrity Conference, Special Case, LAW Magazine, Washington, Issue 3, ،p.156- 157.

**XI.** Miller,K, (2017). The importance of financial inclusion of women as an explicit goal in national policies and in providing services, Available on CGAP.

**XII.** Khalil, A.F. (2016) .Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services, Journal of the Union of Arab Banks, No. 42٢, p. 44-45.

**XIII.** African Development Bank. (2012) . policy Brief: Advancing African Women's Financial Inclusion,p 1-10. http:/ /www.africaplatform .org/sites/ding _womens_financial_inclusion_0.pdf

**XIV.** Mohammed, V. M. (2017).Enhancing Financial Inclusiveness by Reducing Cash Trading, Unpublished study, the Central Bank of Iraq,3.

**XV.** Radwan .S, (2006). Women and Economic Development in the Mediterranean, Report of the European Commission .p,38.

**XVI.** Rangarajan Committee Report. (2008) Financial Inclusion, p. 1. https://www.sidbi.in/files/Rangarajan-Commitee-report-on-Financial-Inclusion.pdf

**XVII.** Soldier,Athena, German International Cooperation.(2017, Enhancing the Financial Inclusion of Women in the Arab World, www.cgap.org.

**XVIII.** The International Bank for Reconstruction and Development/ the world bank .(2013). South Africa Economic Update Focus on Financial Inclusion. Washington , p.17.

**XIX.** The Syrian Wrestling Team (2016), Empowerment of Women Economically, Yasmine Syria Magazine No. 13,p. 19-20.

**XX.** Union of Arab Banks, (2015), Financial Inclusion in the Arab World, Journal of the Union of Arab Banks, No. 419,p ,24.

**XXI.** United Nations ,(2010).Empowerment of Women in the Context of the Global Economic and Financial Crisis, Commission on the Status of Women, Fifty-fifth Session,p.3.

**XXII.** World Bank. (2013). South Africa Economic Update :Focus on Financial Inclusion. Washington, p.17.

**XXIII.** United Nations,(2015) Millennium Development Goals Report, New York, p.8.

**XXIV.** World Bank Group, (2015) Overview: Financial Inclusion in Tunisia. Washington, P, 5.

**XXV.** Humam, Y.(2017). Challenges for Women's Financial Inclusion ,13 February , www.cgap.org.